القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية[1]

The fair value and its using effects on the financil performance indications

الأستاذ المساعد الدكتور إبراهيم عبد موسى السعبري والباحث زيد عائد مردان
الكلية التقنية الإدارية / الكوفة

Abstract

This research aims at studying the relation between fair value and Financial Performance Indications to achieve a number of aims such as :-

1- Throw light on the problems of the measurement that depends on the historic cost as it paves the way towards the method of the fair value in the accounting measurement.

2-Give a general definition for fair value in the accounting via analyzing the theoretical aspects that relates the subject and the scientific bases on which the relating accounting treatment depend.

3- Relation Analysis Between using Fair value & Performance Financial Ratios

The study problem is summarized in that the economic and financial variables and changes that the business witnessed had affected, negatively, the real measurement and the accounting disclosure due to the nonsufficient application of the historic cost method depending on the prices change phenomena, hence the study problem is to find another method of measurement to be the comparative modern method of fair value rather than the historic cost method.

The study concluded the following :-

1-The fair value accounting of the financial estates has an essential effect on Financial Performance Indications .

2- Depending the fair value accounting standards makes the financial data an important instruments for management to evaluate the Financial Performance Indications within an economic futuristic due to the relation of these indications with the present and future rather than the past.

Hence the study recommend adopting the fair value accounting as a base for the measurement and disclosure Accounting in the supplementary disclosure to prepare the financial reports with high quality and to fulfill the international accounting standards requirements , so applying the fair value accounting is a basic requirement to establish a stock market that can attract the local and foreign investments.

المقدمة

في عالم شديد التغير والتطور في المظاهر الاقتصادية والمالية ، شهدت منظمات الأعمال العديد من التحديات وألقت هذه المتغيرات بظلالها وبصورة سلبية على واقعية وسلامة القياس المحاسبي ، والتنبؤ بالمتغيرات التي تؤثر في قيمة المنشأة في ظل قصور مفهوم وتطبيق منهج الكلفة التاريخية، وذلك نتيجة التطورات التي شهدتها البيئة الاقتصادية والمحاسبية من تزايد حجم الأعمال وتباينها واتجاه العالم نحو النظام العالمي الجديد (العولمة) وظهور الشركات الكبرى متعددة الجنسيات والانفتاح الاقتصادي بين الدول وحرية التعاملات التجارية والمالية، فقد أدى ذلك كله إلى وجود ضغوطات على مهنة المحاسبة والتأثير في بعض المبادئ التي تقوم عليها ومن ذلك مبدأ التكلفة التاريخية الذي يتجاهل التغيرات في الأسعار التي تحدث من فتره لأخرى ، مما أدى إلى عدم تزويد المستثمرين بالمعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات، ومن هنا بدأ التوجه إلى الاهتمام بتبني طرق محاسبية جديدة للقياس المحاسبي وهي محاسبة القيمة العادلة . الذي بدأ التوجه أليها كمطلب أساسي في إثبات معالجة الأحداث والعمليات المالية كي تكون أكثر دقة وأقرب إلى الواقع الفعلي وفقاً للظروف السائدة، بما يحقق ملاءمة و موثوقية البيانات المالية المنشورة ، الأمر الذي حدا بالجهات المهنية المتخصصة إلى إصدار معايير محاسبية تلبي الاحتياجات المستمرة التي تتزامن مع التطور الكبير على الصعيد المالي الدولي والتي شكلت في مضمونها محاسبة القيمة العادلة (صالح، 2009 : 1).

انطلاقاً من الحقائق السابقة، تنبع أهمية الاطلاع على منهج القيمة العادلة، للوقوف على الأسباب التي أدت إلى ذلك التوجه واستنباط الآثار التي ستنعكس على مستخدمي المعلومات المالية الذين يتوقعون أن تكون المؤشرات المالية المنشورة والمفصح عنها في التقارير المالية متصفة بالصدق والدقة و الموثوقية حتى تكون ملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

المستخلص

الغرض الرئيسي لهذا البحث دراسة العلاقة بين معلومات القيمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي وذلك من اجل تحقيق العديد من الأهداف:

1. تسليط الضوء على مشاكل القياس القائمة على التكلفة التاريخية لكونها تمهد الطريق في ضرورة التوجه نحو منهج القيمة العادلة في القياس المحاسبي
2. التعريف بمحاسبة القيمة العادلة بشكل عام من خلال تحليل الجوانب النظرية المرتبطة بالموضوع والأسس العلمية التي تقوم .
3. تحليل العلاقة بين استعمال القيمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي.

وتتلخص مشكلة البحث في أن المتغيرات الاقتصادية والمالية التي تشهدها منظمات الأعمال ألقت بظلالها وبصورة سلبية على واقعية وسلامة القياس والإفصاح المحاسبي في ظل قصور تطبيق

مفهوم منهج الكلفة التاريخية نتيجة ظاهرة التغير بالأسعار لذا تتمحور مشكلة البحث عن بديل لطريقة القياس كانت ولا تزال تسيطر على العرف المحاسبي وهي طريقة الكلفة التاريخية إلى طريقة قياس حديثة الظهور نسبيا وهي طريقة القيمة العادلة.

وتوصلت البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها:-

1. أن محاسبة القيمة العادلة للأصول المالية لها أثر جوهري في مؤشرات الأداء المالي.
2. إن الأخذ بمعايير محاسبة القيمة العادلة يجعل من البيانات المالية أداة مهمة بيد الإدارة لتقدير مؤشرات الأداء المالي للشركة بمنظور اقتصادي مستقبلي لارتباط هذه المؤشرات بالحاضر والمستقبل أكثر من ارتباطها بالماضي

وعليه فإن البحث توصي بتبني محاسبية القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي في الإيضاحات المتممة وذلك لإعداد تقارير مالية بدرجة عالية من الجودة، وتمشيا مع المتطلبات الواردة في معايير المحاسبة الدولية، فأن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يعد مطلبا أساسيا لبناء سوق مالي قوي قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

المبحث الأول

منهجية البحث

سنعرض محتويات البحث وفق المنهجية التالية:

1-1 أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في مدى قدرة التقارير المالية المعدة على أساس القيمة العادلة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بمؤشرات مالية مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة وكذلك التعرف على أسباب توجه معدي المعايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المالية نحو استعمال القيمة العادلة وما هو انعكاسها على المؤشرات الأداء المالي .

1-2 مشكلة البحث

أن المتغيرات الاقتصادية والمالية التي تشهدها منظمات الأعمال ألقت بظلالها وبصورة سلبية على واقعية وسلامة القياس والإفصاح المحاسبي في ظل قصور تطبيق مفهوم منهج الكلفة التاريخية نتيجة ظاهرة التغير بالأسعار التي تؤدي إلى قصور فائدة المعلومات التي تقدمها التقارير المالية والتي لا تستطيع توفير مؤشرات مالية التي تعبر عن المركز المالي ونتيجة الإعمال. (17: 2009 ، Aslanertik) (مطر، 2003 :77) (كيسو،2009: 1316)

3-1 أهداف البحث

- التعرف على مفهوم وأهداف القيمة العادلة وآليات تطبيقها استنادا إلى المعايير الدولية مع بيان أهم المشاكل المتوقعة في تطبيقها.
- بيان الخصائص التي يمكن أن تضيفها القيمة العادلة على المعلومات المحاسبية ومدى تأثرها في مؤشرات الأداء المالي.
- التوصل لاعتماد مؤشرات أداء مالي التي تلاءم التصنيف عناصر المركز المالي وفقا للمعايير الدولية وكيفية الإفصاح عنها في القوائم المالية التي تمكن المستفيدين من الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الرشيدة .

4-1 فرضية البحث

تكمن فرضية البحث بما يأتي:-

(يؤثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية الموجه نحو محاسبة القيمة العادلة ايجابيا في مؤشرات الأداء المالي).

المبحث الثاني

الإطار النظري

2-1 القيمة العادلة في الفكر المحاسبي

2-1-1 مفهوم القيمة العادلة

أن أهداف البيانات المالية هي تقديم معلومات مفيدة ومناسبة للأطياف العديدة في المجتمع والتي تعتمد على البيانات المالية في اتخاذ قراراتها الاقتصادية ولما كان يفترض في البيانات المالية أن تعبر بصدق عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية بشكل يمكن من خلالها محاسبة الإدارة عن الأموال الموكولة أليها واتخاذ القرارات المناسبة ، فانه والحالة هذه لابد من أظهار الموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة لأنها أكثر نفعا وفائدة لمستخدمي البيانات المالية من الكلفة التاريخية.

ت	السنة	الباحث	تعريف القيمة العادلة
1	2003	حماد	السعر الذي يجعل الملكية تتبادل بين مشتري راغب في الشراء ، وبائع راغب في البيع حينما لا يكون الأول مكره على الشراء ولا يكون الثاني مكره علي البيع، وان يكون لدي كلا من الطرفين معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالمعاملة. وفق منظمة (IRSs) (مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية) سنة 1959
2	1999	Kaye	السعر الذي يتم من خلاله انتقال الملكية من بائع راغب في البيع ومشترٍ راغب في الشراء وبدون أي إجبار في البيع أو الشراء، وكلاهما على معرفة كاملة بالحقائق ذات الصلة.
3	2009	صالح	السعر الذي يمكن تسلمه عن بيع أصل ما أو يمكن دفعه لنقل التزام ما في معاملة ذات ترتيب نظامي بين مشاركين في السوق عند تأريخ القياس. وفق معيار(FASB) رقم (157) سنة 2007

ويرى الباحث أنه أفضل تعريف للقيمة العادلة هو تعريف (FASB) رقم (157) سنة 2007 الذي يركز على السعر الذي يُستلم نظير بيع أصل أو السعر الذي سيُدفع نظير تحويل التزام وليس السعر الذي يجب سداده للاستحواذ Acquire على الأصل أو المستلم نظير التزام مفترض.

2-1-2 أهداف استعمال القيمة العادلة

إن مستخدمي البيانات المالية يحتاجون إلى معلومات ملاءمة و موثوقة وقابلة للمقارنة للتقييم المركز المالي للمنشأة ونتيجة إعمالها وذلك لتكون هذه المعلومات مفيدة لهم لاتخاذ القرارات الاقتصادية . ونجد أن معلومات القيمة العادلة واسعة الاستخدام ولها المزايا الأتية :

(الجعارات ، 2008 : 31) ، (حماد ،2003: 31)

1. **إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية المركز المالي ، بحيث يعترف بالدخل إما بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في المنشأة أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشأة، وأن مفهوم القيمة العادلة يكون مبنياً على أساس أن المنشأة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود.**
2. **إذا تم تقييم الأصول والالتزامات على أساس القيمة العادلة فأنها تعبر عن المركز الاقتصادي لأنة اخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار .**
3. **يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال .**
4. **تساعد معلومات القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة والتي تستعمل القيمة العادلة.**

5. إن القيمة العادلة لها قدرة تنبؤية اكبر لأنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية .

6. إن واضعي المعايير المحاسبية يدّعون أن التقدم الحديث في التكنولوجيا والخبرة الواسعة تسمح لكثير من القيم العادلة أن يتم تقديرها بموثوقية باستخدام تقنيات تدمج مبادئ تسعير سوق رأس المال مع المعلومات حول ظروف السوق الجارية .

7. تمكين المنشأة من قياس أدواتها المالية بالقيمة العادلة لعدد من العمليات الداخلية من أجل:

- صنع القرارات الاستثمارية والتجارية المناسبة.
- إدارة وقياس المخاطر.
- تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة.

كما يرى الباحث أن هنالك أهداف أخرى لتطبيق القيمة العادلة من قبل الشركات، مثل:

- إضفاء الشفافية على البيانات المالية الصادرة عن الشركات.
- التوجه إلى علاج أي قصور ناتج عن تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية.

3-1-2 **محددات استعمال محاسبة القيمة العادلة** :

هنالك العديد من الأنعكاسات السلبية التي يعكسها تطبيق منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح ومنها ما يأتي : (السعافين ، 9:2005) (خوري ،2006: 3-4) (دهمش ابو زر، 31:2004)

1. تكمن المشكلة الأساسية في تقديرات القيمة العادلة في مدى موثوقيتها أي مدى وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر وتدقيقها، حيث يكتنف تقدير القيمة العادلة إلى إتباع أسس قياس متباينة، حيث تتعدد طرق وأساليب تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية، الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلبا مما هو في الحقيقة في ظل عدم وجود سوق كفء .

2. من أهم السلبيات التكلفة الكبيرة التي ستقع على كاهل الشركة لتطبيق القيمة العادلة، حيث أن نظام الشركة المحاسبي قد صمم للتعامل مع مدخلات النظام وفقا للتكلفة التاريخية، ولتمكينه من التعامل معها وفقا للقيمة العادلة يتحتم على إدارة الشركة إعادة برمجة نظامها، فهل تستطيع الشركات ذات الحجم المتوسط والصغير تحمل تلك التكلفة وضمان بقاء منتجاتها منتجات منافسة مع الشركات الكبيرة .

3. الضعف النسبي في الكوادر البشرية المؤهلة لفهم وتطبيق المفاهيم الواردة في المعايير المحاسبية الدولية بشكل سليم.

4. إن محاسبة القيمة العادلة معقدة وذات طرق مختلطة منها ما يتعلق برغبة الوحدة الاقتصادية في الاحتفاظ بالاستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة نفسها، فضلا على أن ذلك يتعارض مع مبدأ الثبات في المحاسبة أو عدم الاتساق في المعالجة المحاسبية.

5. قد يؤدي اعتماد أساس القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية إلى فتح مجال كبير للتلاعب بما يخدم مصالح الإدارة.

6. من أهم الأمور السلبية في تطبيق منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح هو أن تصنيف الأدوات المالية ضمن المجموعات أربعة التي ينص عليها المعيار وهي: تصنيف لا تحكمه قيود محددة سوى توجهات الإدارة نفسها فيما يتعلق بالغاية التي تستخدم تلك الأدوات لأجلها، وبالتالي فإن ذلك يعطي الإدارة مجالا جيدا للتلاعب والتضليل إن أرادت ذلك، كأن تصنف بعض الأدوات المالية ضمن الأدوات المحتفظ بها إلى حين الاستحقاق وذلك لإظهارها بقيمة التكلفة، علما بأن نية الإدارة تكون مبيته بالاحتفاظ بها لغايات المتاجرة، وبالتالي تستطيع إبعادها عن القيمة العادلة واستخدامها لغايات التحوط ضد مخاطر مستقبلية.

4-1-2 متطلبات القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة وفقا للمعايير الدولية

اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية العديد من الأسس والإرشادات للوصول إلى القيمة العادلة بالتفصيل في العديد من المعايير المحاسبية وسوف نتناول ما يخص الأصول المالية

قياس القيمة العادلة وفق للمعيار الدولي رقم (39) :

قبل إصدار المعيار الدولي رقم (39) حدد مجلس المعايير الدولية مجموعة من الوسائل لقياس القيمة العادلة لغرض الإفصاح عنها وبموجب معيار رقم(32) "الأدوات المالية: " العرض و الإفصاح" والذي تم تصنيف الأسواق المالية وفقا هذا المعيار إلى أسواق مالية كفء وأسواق مالية غير كفء ، وعندما يكون السوق نشط فإن سعر السوق المعروض يمثل أفضل مقياس للقيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة. وفي حالة غياب السوق النشط فقد حدد المعيار الأساليب التي ينبغي على الإدارة استخدامها لتقدير القيمة وتتمثل هذه الوسائل فيما يلي : (Epstein , 2002 : 189 – 190)

1. القيمة السوقية الجارية لأداة مالية مشابهه جوهريا للأداة المراد تقييمها.

2. تحديد خصم التدفقات النقدية باستخدام سعر خصم مساوٍ لمعدل الفائدة السائد في السوق لأدوات مالية لها – بشكل جوهري – نفس الشروط والخصائص .

3. استخدام نماذج تسعير الخيارات

أن لجنة معايير المحاسبة الدولية وضعت هذا المعيار كنقطة بداية لتطبيق نموذج القيمة العادلة على جميع الأصول المالية، وكان الهدف من وضع هذا المعيار هو ترسيخ مفاهيم القيمة العادلة وأساليب قياسها وإتاحة الفرصة لدراسة تحسينات قياس القيمة العادلة من خلال وضع معيار رقم (39) الذي حدد كيفية تصنيف وقياس الأصول المالية بالقيمة العادلة كما يلي:

المجموعة الأولى الأصول المالية التي تقاس عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وتشمل على نوعين من الأدوات المالية:

النوع الأول: أصول مالية تم قياسها عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، ويمكن أن تشمل كافة الأصول أو الالتزامات المالية فيما عدا الاستثمارات في أدوات حقوق

الملكية التي ليس لها أسعار سوقية من خلال أسواق مالية نشطة ولا يمكن قياس قيمتها العادلة بدقة يعتمد عليها، و يعترف بالربح أو الخسارة الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة لهذه الفئة في تاريخ إعداد القوائم المالية في الأرباح أو الخسائر للفترة .

النوع الثاني: الأصول المالية المقتناة بغرض المتاجرة وهي أوراق مالية للديون المشتراة بنية إدارتها بشكل فعال وبيعها بهدف الربح في المستقبل القريب . ان الأوراق المالية لغرض المتاجرة هي أصول جارية وتذكرها الشركات بالقيمة العادلة في موعد كل قائمة مركز مالي.

أن المكاسب والخسائر غير المتحققة (التغيرات في القيمة العادلة للأوراق المالية المحتفظ بها لإغراض المتاجرة) والمكاسب والخسائر المتحققة (الخسائر والمكاسب من المبيعات) يتم ذكرها في صافي الدخل. ان دخل الفائدة في الأوراق المالية لأغراض المتاجرة المحتفظ بها بصفة دين تسجل كما تم اكتسابها. (Dychman, 2001: 649).

المجموعة الثانية الأصول المالية المتاحة للبيع : وهي الأوراق المالية للديون (أو حقوق الملكية غير المؤثرة) التي لا تصدق كأوراق مالية لإغراض المتاجرة أو محتفظ بها لحين موعد سدادها وهذه الأوراق المالية تذكر بين الأصول الجارية وغير الجارية على وفقً لموعد سدادها و/ أو لنية الإدارة فيما يتعلق ببيعها. وهذه الأوراق المالية تظهر بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي. وعلى أية حال، فأن التغيرات في القيمة العادلة تستثنى من صافي الدخل وبدلاً من ذلك تظهر في جزء حقوق الملكية في قائمة المركز المالي. حيث يعتقد العديد من مستخدمي التقارير المحاسبية إنها أكثر فائدة لصنع القرار عندما لا يتم الإبلاغ عن التغيرات في القيمة العادلة للأوراق المتاحة للبيع في الدخل. ولأن هذه الأوراق لا يتم المتاجرة بها على نحو فعال فإنهم يعتقدون أن تضمين الدخل التغيرات في قيمة السوق تسبب زيادة غير ضرورية في تقلب الدخل (Larson, 2005: 430) .

المجموعة الثالثة: الأوراق المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق: وهي الأوراق التي يكون للمستثمر القدرة والنية على الاحتفاظ بها لحين موعد سدادها وقد تكون أما قصيرة الأمد (وفي هذه الحالة تصنف كأصول جارية) أو طويلة الأمد (وتصنف في هذه الحالة كأصول غير جارية) تظهر الشركات الأوراق المالية قصير الأمد وطويلة الأمد لمحتفظ بها لحين الاستحقاق في قائمة المركز المالي بالكلفة المستهلكة(Wild & others, 2007: 240) .

ولا يتم ذكر أي مكسب غير متحقق أو خاسرة غير متحققة في هذه الأوراق في الدخل. ويتم تضمين دخل الفائدة أو المكاسب والخسائر المتحققة ومن ضمنها أي قسط استهلاك أو خصم في الأوراق المالية طويلة الأمد، في الدخل.

المجموعة الرابعة القروض والمديونيات : تعبر هذه المجموعة عن أصول مالية غير مشتقة ذات تاريخ سداد محدد أو قابل للتحديد وغير متداولة في سوق نشطة ، وتقاس بالقيمة العادلة عند الاعتراف الأولي، ثم تقاس بعد ذلك بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية،

ولا يعترف بأي ربح أو خسارة لهذه الأدوات المالية إلا عند استبعادها من الدفاتر أو حدوث اضمحلال في قيمتها (IAS 39 Par 56).

أسس تحديد القيمة العادلة للأصول المالية وفق المعايير الدولية

في حالة توافر أسعار معروضة في سوق نشط للأصل المالي يجب إتباع الأسس التالية:

1. **أن أفضل قياس للقيمة العادلة يأتي من سعر معروض بسوق نشط ، و تعتبر الأداة المالية مسعرة في السوق النشط إذا كانت الأسعار المعلنة متوفرة بسهولة وبشكل منتظم عن طريق التبادل أو التاجر أو السمسار أو مجموعة صناعية أو خدمة التسعير وكانت الأسعار معبرة عن معاملات السوق الفعلية والتي تحدث بشكل منتظم على أساس تجاري.**
2. **في حالة عدم تحديد سعر آخر معاملة للأداة المالية بالسوق على أساس تجاري بحت (كأن تكون آخر معاملة معبرة عن تصفية إلزامية أو بيع جبري بأسعار مخفضة)، يجب على المنشأة أن تعدل هذا السعر ليعبر عن القيمة العادلة.**
3. **يراعي أنه يستخدم لقياس القيمة العادلة سعرين، الأول هو سعر العرض ويستخدم لقياس القيمة العادلة للأصل المحتفظ به أو الالتزام الذي سيتم إصداره، والثاني هو السعر المطلوب ويستخدم لقياس القيمة العادلة للأصل الذي سيتم شراءه أو الالتزام المحتفظ به.**
4. **في حالة الإعلان عن معدل ما (بدلا من السعر) في سوق نشط ، تستخدم المنشأة هذا المعدل على أنه أحد معطيات أسلوب التقييم لتحديد القيمة العادلة ، وإذا لم يتضمن هذا المعدل مخاطر الائتمان أو العوامل الأخرى التي يتعامل علي أساسه ا المشاركون في السوق تقوم المنشأة بتعديل المعدل ليشمل هذه العوامل.**
5. **إذا كانت الأداة المالية تعبر عن محفظة من مجموعة من الأدوات المالية ، ولها سعر خاص معلن بالسوق النشطة ، يستخدم هذا السعر لقياس القيمة العادلة ، أما إذا كان عرض الأسعار المعلن لا يخص المحفظة بمجمل أدوات ، وإنما يخص أجزائها المكونة، فإنه يتم تحديد القيمة العادلة للمحفظة ككل علي أساس أسعار السوق الخاصة بكل جزء من أجزاء هذه المحفظة (IAS 39 , Pars. 48- 54)**

في حالة عدم وجود سوق نشط للأصل المالي المراد قياس قيمته العادلة تلجأ المنشأة إلى استخدام أساليب التقييم لقياس القيمة العادلة وفق ما يلي : (Pauline , 2005: 8)

1. **الأسعار المتاحة في الأسواق في تواريخ سابقة معدلة بالأحداث الجوهرية ذات العلاقة التي حدثت بالفترة بين التاريخ السابق المعتمد كأساس للتقييم وبين تاريخ التقييم.**
2. **الاستناد إلى القيمة السوقية لأداة مالية أخرى مشابهة بشكل جوهري للأداة موضوع التقييم.**
3. **الاستناد إلى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة من الأداة موضوع التقييم.**
4. **النماذج المختلفة لتقييم الخيارات.**

5. تقنيات التقييم والافتراضات المستخدمة في الأسواق المالية لتحديد القيمة العادلة.

وفي هذه الحالة يجب مراعاة الأسس التالية:

1. يجب أن تبني هذه الأساليب على أحدث معاملات السوق، وعلى أساس تجاري بحت، بحيث يستفيد أسلوب التقييم من معطيات السوق إلى أقصى حد ممكن، ويعتمد بأقل ما يمكن على المعطيات الخاصة بالمنشأة.

2. من المتوقع أن يصل أسلوب التقييم إلى تقدير واقعي للقيمة العادلة إذا كان يعكس بشكل معقول التسعير المتوقع من السوق للأداة المالية محل القياس، بالإضافة إلى اعتماده على معطيات السوق ومتضمنا لمقاييس عوامل المخاطر المرتبطة بالأداة المالية .

3. يجب على المنشأة أن تفحص بشكل دوري أسلوب التقييم وتحدد مدى فاعليته باستخدام الأسعار المتداولة بأي سوق ملحوظ للأصول المالية أو بناء على أي بيانات سوق ملحوظ متوفرة

4. يمكن للمنشأة أن تستخدم سعر الشراء أو الإنشاء الأولي للأصل كأساس لتقدير القيمة العادلة – خاصة إذا كانت الأداة المالية تمثل أداة دين كقرض مثلا – وذلك من خلال مقارنة ظروف السوق القائمة في تاريخ شرائها أو إنشائها وظروف السوق الحالية أو أسعار الفائدة التي تحملتها المنشأة حاليا أو من قبل الآخرين لأدوات الدين المشابه وأخذ أي تغيرات في الحسبان .

5. عند تطبيق المنشأة لأسلوب تحليل التدفق النقدي المخصوم لتقدير القيمة العادلة ، تستخدم المنشأة واحد أو أكثر من معدلات الخصم المساوية لنسب العائد السائدة للأدوات المالية، والتي يكون لها بشكل أساسي نفس الشروط والخصائص مثل جودة ائتمان الأداة المالية ، المدة المتبقية التي يتم خلالها تحديد سعر الفائدة التعاقدي ، المدة المتبقية لتسديد المبلغ الأصلي . (IAS 39 , 81- AG 74 , Appendix A , Pars.)

5-1-2 متطلبات الإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبة الدولية

متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة وفقاً للمعيار الدولي رقم (32):

حدد المعيار (32) في فقرة (77) انه يجب على الشركة أن تفصح عن معلومات عن القيم العادلة لكل مجموعة من مجموعات الموجودات المالية والمطلوبات المالية سواء كانت مثبته أو غير مثبته في الدفاتر . وإذا كان من غير العملي تحديد القيم العادلة لأحد الموجودات أو المطلوبات المالية بدرجة يمكن الوثوق بها بسبب عامل الوقت أو التكلفة ، فانه يجب الإفصاح عن تلك الحقيقة مع ضرورة الإفصاح أيضا عن المعلومات المتعلقة بالخصائص الرئيسية للأداة المالية ذات العلاقة بقيمتها العادلة .

كما حدد المعيار الدولي (32) ضرورة الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول المالية في صلب القوائم المالية وعندما يكون ذلك غير ممكن يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة في الإيضاحات المتممة.

وعليه إن في حالة إمكانية قياس القيمة العادلة،يجب الإفصاح عن جوانب عديدة من بينها ما يلي: (IAS 32, Pars. 90-93)

1.الطرق والافتراضات الهامة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية، وذلك بصورة منفصلة لكل مجموعة منها.

2.ما إذا كان تحديد القيمة العادلة قد تم بناء علي سعر معلن في سوق نشط أم باستخدام طريقة من طرق التقييم.

3.ما إذا كانت القوائم المالية تتضمن أدوات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة التي تم تحديدها كليا أو جزئيا باستخدام أسلوب تقييم يعتمد علي افتراضات لا تستند إلى أسعار أو معدلات سوقية واضحة.

4.إجمالي القيمة المقدرة للتغير في القيمة العادلة عند استخدام أسلوب تقييم تم الاعتراف به في الأرباح أو الخسائر خلال الفترة.

5.الإفصاح عن الطريقة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة، والافتراضات الهامة المستخدمة في تلك الطريقة، مثل الافتراضات المتعلقة بمعدلات السداد المبكر، المعدلات التقديرية للخسائر الائتمانية، أسعار الفائدة وأسعار الخصم إذا كانت ذات أهمية.

وفي حالة ما إذا كانت الأصول المالية غير متداولة في سوق نشط فينبغي على المنشأة ألا تفصح عن مبلغ واحد يمثل تقديراً للقيمة العادلة وحتى تكون المنفعة أكبر يجب الإفصاح عن مدى من المبالغ والتي يعتقد بشكل معقول أن القيمة العادلة تقع ضمنها ويتم تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تساعدهم على تقدير القيمة العادلة بالإضافة إلى شرح لسبب حذف معلومات القيمة العادلة وذلك كإفصاح إضافية في الإيضاحات المتممة.(Epestein, 2002: 189 – 190)

2-2 تحليل العلاقة بين استعمال القيمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية

2-2-1 مفهوم الأداء المالي

يمثل الأداء بنسبة للشركات مفهوما ﻫ جوهريا مهما فهو المرأة العاكسة لأنشطة الشركة وانجازاتها فهو نتائج النشاط الشمولي الذي تمارسه الشركة ويحدد مستوى انجازها ومدى استغلالها لمواردها وإمكانياتها آذ يشار أليه بأنه انعكاس لقدرة وقابلية الشركة على تحقيق أهدافها . (Eccles,1991:131)

إذ يعرف Miller & Doss" الأداء المالي التعبير عن نشاطات إدارة الأعمال باستعمال مقاييس مالية معينة وأنة الأداة الرئيسية الداعمة لجميع أنشطة الشركة المختلفة (14: 1996).

2-2-2 أهمية الأداء المالي

تظهر أهمية الأداء المالي لشركة من خلال ما عرضة "Bradfield" عادة يحتاج المدراء إلى قياس الأداء لبيان ما هو الأداء بمرور الوقت بمرور الوقت والمساعدة في التنبؤ باستمرار، وان

المقاييس تستخدم باستمرار في تقييم الأداء المالي والتنبؤ في نجاح قيادة الشركة وتركيز رؤية المدراء على ماذا يحدث أو ما سوف يحدث (Bradfield et al ,2001 :6) .

وقد أشارة "Horngren" إلى أن الأداء المالي الذي يعبر عنة بمقاييس الأداء يجب أن يحفز المستخدمين والمدراء في كافة مستويات الشركة على العمل نحو تحقيق الأهداف العامة لشركة (822 : 2000)وفي هذا الصدد يمكن إيجاز أهمية تقييم الأداء المالي : (الحسيني,2000 : 234)

1. يوفر تقييم الأداء المالي مقياسا لمدى نجاح الوحدة الاقتصادية من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها.فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الكفاءة والفاعلية من ثم فهو اشمل من كل منهما في تعزيز أداء الوحدة الاقتصادية بمواصلة البقاء والاستمرار بالعمل.
2. يوفر نظام تقييم الأداء المالي معلومات لمختلف المستويات الإدارية بالوحدة الاقتصادية لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات مستند على حقائق علمية وموضوعية فظلا عن أهمية المعلومات للأطراف الخارجية.
3. يكشف عن مدى أسهام الشركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تدقيق اكبر قدر من العوائد بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الهدر والضياع في الوقت والجهد والمال مما يعود على الاقتصاد والمجتمع بالفائدة .
4. توضح عملية تقييم الأداء المالي المركز الاستراتيجي ضمن أطار البيئة القطاعية التي تعمل فيها ،ومن ثم تحدد الآليات وحالات التغير المطلوبة لتحسين مركزها الاستراتيجي .
5. يساعد نظام تقييم الأداء المالي التأكد من توفر السيولة وقياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبهما من مخاطر بالإضافة إلى مقسوم الأرباح في أطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للشركة على أساس أن الأهداف المالية هي زيادة قيمة الشركة الحالية والمحافظة على السيولة لحمايته من خطر الإفلاس والتصفية وتحقيق عائد مناسب على الاستثمار .

وتأسيسا على ما تقدم يرى الباحث أن أهمية تقييم الأداء المالي تأتي من خلال المساعدة في فهم التعامل بين البيانات المالية وكذلك المساعدة في أجراء عمليات التحليل والمقارنة و متابعة ومعرفة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بالشركة.

3-2-2 أهداف الأداء المالي

هناك أهداف رئيسة لعملية تقييم الأداء يمكن أبرازها :

1. متابعة تنفيذ أهداف الشركة المحددة ، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كماً ونوعاً ضمن الخطة المرسومة المحددة لها ، ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوافرة عن سير الأداء .
2. قياس مدى نجاح الشركة من خلال سعيه لمواصلة نشاطه بغية تحقيق أهدافه ، وتوفر المعلومات لمختلف المستويات وللجهات الأخرى خارج الشركة .

3. الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المصرف و إجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها ، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها ، والعمل على تلافي الأخطاء مستقبلاً

4. توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في الشركات إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنه من أجراء المتابعة الشاملة المستمرة لنشاط المصرف لضمان تحقيق الأداء الأفضل والمتناسق .

5. تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء الشركة ، تسهم في وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءته .

4-2-2 **مؤشرات الأداء المالي**

تقع على عاتق المصارف مسؤولية حماية أموال المودعين وتحقيق أهداف ذوي المصالح من مساهمين ودائنين وعاملين وغيرهم ، مما يستدعي قيام تلك المصارف باستعمال عدد من مؤشرات الأداء المالية التي تعكس الجوانب الأساسية لعملها (Rose , 1999 : 158).

وهذه المؤشرات عادة ما يعبر عنها بالنسب المالية التي تعكس أثر تعامل الشركة والتي تستخدم في تقييم أدائه وتحليل مركزه المالي وربحيته . لذلك تعد المؤشرات المالية من الأدوات المهمة لتقييم أداء الشركة وقدرته على مواجهة التزاماته المستحقة عليه حالياً ومستقبلاً لأنها تمثل أداة تشخيصية أساسية من أدوات التحليل المالي الذي يعد البداية لقياس الأداء ومن ثم تنتهي بعملية التقييم .

ولان الموضوع البحث الحالي القيمة العادلة فات التركيز سوف ينصب على المؤشرات تبين بشكل واضح مدى تأثير القيمة العادلة على نتائج هذه المؤشرات والتي تقيس الأداء المالي للشركة ، ومن أهم هذه المؤشرات هي: (الفضل، 2000 : 84)

أولاً : مؤشرات الربحية : Profitability

أذا كانت الإيرادات تؤشر نقطة البداية للأداء المالي فقط ، فأن الربحية تؤشر النتيجة النهائية لكافة الجهود والأنشطة لأداء المصرف ، وهي المقياس الكلي للأداء المالي .فالربحية وتحقيق عائد ملائم لمالكيه من الأهداف الأساسية في عمل المصارف ، ولكي يحقق المصرف تلك الأرباح عليه أن يوظف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة وان يقلل نفقاته ما أمكن ذلك (لطفي ، 2007: 98)

ثانيا : مؤشرات مخاطر الاستثمار Investment Risks Ratios

أن استعمال مؤشرات التحليل المالي في تقدير المخاطر يمكننا من معرفة مقدار وحجم هذه المخاطر وبالتالي أمكانية وضع سياسات مصرفية تمكننا من السيطرة عليها ، حيث أن للتحليل المالي اثر مهم في تقويم أوضاع وسلامة أداء المصارف التجارية وبذلك يغدو التحليل المالي المرتكز بصفة رئيسية إلى المؤشرات المالية أداة مهمة للحكم على تطور المصارف التجارية في السابق وأفاق هذا التطور في المستقبل (صالح ،2000 : 28) .

ثالثاً: مؤشرات ملاءة رأس المال Capital adequacy Ratio

تنبع أهمية رأس المال من الوظائف التي يمكن أن يحققها ، فهو يشكل قاعدة للنمو والتطور المستقبلي للمصرف ، ويؤدي دوراً هاماً في عملية امتصاص وتغطية أي خسائر غير متوقعة يمكن أن تواجه المصرف ، فالمصارف التي لديها قاعدة رأسمال تتناسب مع نشاطها وحجم وطبيعة المخاطر التي تتعرض لها تمتلك قدرة اكبر على تحمل الخسائر وتجاوزها والاستمرار بتقديم الخدمات لزبائنها .

رابعا : مؤشرات السيولة : Liquidity Ratios

يشير مفهوم السيولة إلى قدرة الشركة على تحويل جزء من أمواله شبه النقدية إلى نقد خلال مدة زمنية قصيرة تسمح بمواجهة السحوبات ، و إلا فان التعرض لنقص السيولة سيؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين بالمصرف ، فالسيولة سمة حيوية تمتاز بها المصارف التجارية عن المؤسسات غير المالية ، ففي الوقت الذي تستطيع فيه تلك المؤسسات تأجيل سداد التزاماتها ولو لبعض الوقت لا يمكن للمصرف فعل ذلك ، فبمجرد إشاعة عدم توفر سيولة لدى مصرف تجاري قد تؤدي إلى تدافع المودعين لسحب أموالهم مما يؤدي إلى إفلاسه . لذا على المصارف التجارية أن تحتفظ بجزء من أموالها بدرجة من السيولة كافية لمواجهة السحوبات العادية أو الفجائية لزبائن المصرف (حداد و هذلول ،2005: 148) .

5-2-2 تحليل العلاقة بين استعمال القيمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي

Relation Analysis Between using Fair value & Performance Financial Ratios

أن المعلومات التي تقدمها المحاسبة في المؤسسات المالية لابد لها من أن تتمتع بقدر من الشفافية حتى يتمكن المستخدمين من اتخاذ قراراتهم فقد اهتمت العديد من الجهات المهنية مثل (FASB, IASB) بتوفير المعلومات المحاسبية اللازمة لخدمة المؤسسات المالية في العالم ولا سيما تلك المعلومات ذات التأثير على قرارات الاستثمار بهدف تدعيم ثقة المستثمر في المؤسسات المالية علما أن أي قرار لا يمكن له أن يتم بمعزل عن البيئة المعلوماتية التي تحيط به. وهذا ما تتميز به محاسبة القيمة العادلة من خلال تزويد المستخدمين بمعلومات ملاءمة تعكس الواقع الاقتصادي (Lee ,2006 :665-700)

أن المؤشرات المالية هي جزء من المعلومات التي تقدمها المحاسبة والتي تعد من الأدوات ألتحليلية ذات جاذبية بسبب بساطتها وملائمتها للمستخدم وفي كثير من الأحيان يتم أتحاذ قرارات بناءا على هذه العمليات الحسابية التي تتضمن العلاقات بين البيانات المالية ، و تتوقف جودة هذه المؤشرات على جودة البيانات التي تستند إليها والمعلومات التي تقارن بها ،لذا فان المؤشرات المالية التي تستند إلى الكلفة التاريخية تؤدي إلى تشوهات في عملية قياس الأداء وذلك لعدم الأخذ بنظر

الحسبان التغيرات الخاصة بالأسعار والذي يؤدي إلى تقديرات غير صحيحة للمركز المالي للمنشاة ومركز الأداء الخاص بها (كيسو ،2009 : 1316).

إن للتغير في مستويات الأسعار تأثيرا مباشرا ومهماً على المؤشرات المالية حيث إلى صعوبة احتساب المؤشرات المالية وذلك عندما يتم شراء بعض موجودات الوحدة الاقتصادية في فترات أسعار مختلفة ولابد بالطبع إدراج تلك الأصول في الميزانية العمومية بالأسعار التي تم شراؤها دون أن تعدل تلك الأسعار لتتلاءم مع التغير في مستوياتها. ونتيجة لذلك فان المؤشرات المالية قد لا تعطي نتائج دقيقة تصلح للمقارنة. (القريشي، 2006 : 30)

وان فرض ثبات وحدة النقد يجعل البيانات المالية المعدة في فترات تسودها معدلات الأسعار مرتفعة مضللة في تعبيرها عن حقيقة أداء الوحدة الاقتصادية، هذا مما يفقد المؤشرات المالية المشتقة من تلك البيانات مدلولها، وبالتالي مدى صلاحيتها كأداة لتقييم الأداء الحالي للوحدة الاقتصادية أو اتجاهاتها المستقبلية، أما مبدأ التكلفة التاريخية الذي يعد الحجر الأساس في إعداد البيانات المالية فيفرض على المحاسب إهمال التقلبات السعرية التي تحدث على قيمة الموجودات والمطلوبات، هذا ما ينعكس على مدلول الأرقام التي تظهر في تلك البيانات إذ نجد منها مثلاً الأرقام التي تظهر في قائمة الدخل مثلا تعبر عن أنشطة بقيم اقرب ما تكون أسعارها الحاضرة بينما تعد الأرقام التي تظهر في الميزانية بشان موجودات ومطلوبات الوحدة الاقتصادية وحقوق الملكية فيها من أسعار تاريخية، فان المؤشرات المالية التي ترتبط بين أرقام بيانات قائمة الدخل من جهة وبيانات الميزانية من جهة أخرى تفتقد إلى خاصية الاتساق أو لتجانس مما يفقدها الموضوعية والمصداقية ولاسيما خلال ظروف التضخم الاقتصادي الجامح (مطر، 2003 :77).

لذا فأن إعداد البيانات المالية وفقاً لمحاسبة القيمة العادلة تحقق مؤشرات المالية تعكس بدقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية، كما أنها تعزز الشفافية من خلال سماحها بتحديد متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية والتي تحقق المنفعة الرئيسية للمستخدمين في إدارة وقياس المخاطر و تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة واتخاذ قراراتهم الاقتصادية المناسبة واستنباط توقعاتهم المستقبلية .

هذا وقد اهتمت دراسات عديدة بقضية دوافع استعمال القيمة العادلة في الفكر المحاسبي ، فمثلاً تناولت دراسة (Henderson & Goodwin,1992) دوافع وأسباب قيام الشركات باستعمال القيمة العادلة لإعادة تقييم أصولها والتي من أهمها توفير قياس أفضل للدخل والمركز المالي للشركة ، فضلاً عن تكوين احتياطي يمكن الاعتماد عليه بهدف إصدار أسهم جديدة، وتحسين المؤشرات المالية وخاصة الرافعة المالية ، وكذلك تحسين صورة الإدارة .

ويرى الراوي أن مؤشرات تقييم الأداء المالي تقوم على افتراض أن القوائم المالية تكون لديها قابلية للمقارنة من سنة لأخرى (الراوي، 2000: 347) .

هذا ما تتميز به محاسبة القيمة العادلة حيث تحسن إمكانية المقارنة عن طريق توفير أساس منطقي يجعل البنود المتشابهة تبدو كذلك والبنود غير المتشابهة لا تبدو متشابهة، هذا ما يميزها عن الكلفة التاريخية التي تضعف من القابلية للمقارنة عن طريق جعل الأشياء المتشابهة تبدو مختلفة والعكس، هذا يعني ضعف إمكانية المقارنة بين نتائج الأعمال لهذه السنة مع السنوات السابقة للوحدة الاقتصادية والسبب في ذلك اختلاف الظروف الاقتصادية المحيطة لان طريقة القياس هذه تتأثر بالظروف الاقتصادية وكذلك المقارنة بين هذه الوحدة الاقتصادية وأخرى مشابهة لها داخل القطاع نفسه (حماد ،2003 :39)

فعلى الرغم من صعوبات التي تواجه القيمة العادلة إلا أنها تعد الطريقة الأكثر فعالية والطريقة المثلى لعكس الواقع الاقتصادي بشكل أفضل منه بالمقارنة مع التكلفة التاريخية وهذا ما أكده Aslanertikعلى أن إتباع منهج القيمة العادلة يقدم نتائج أكثر شفافية ومعلومات إضافية تتناسب بشكل أفضل مع أهداف المحاسبة المختلفة وأهمها: (19-17: 2009)

1. **تعبر بدقة عن الوضع الحالي للشركة والتي يمكن القول بأنها "صورة حقيقية وعادلة".**
2. **تقدم تقارير ذات مؤشرات مالية قابلة للمقارنة والفهم.**
3. **تقدم تقارير ذات مؤشرات مالية أكثر ملاءمة .**

المبحث الثالث

الجانب العملي

أعدت استمارة الأستبانة (ملحق رقم 1) في ضوء الجوانب النظرية التي اشملها البحث واهم المتغيرات التي تحاول اختبارها، ضمت الأستبانة (10) أسئلة ، وقد وزعت الاستمارة نفسها إلى الثلاث عينات .

وصف العينة المختارة

يوضح الجدول (3,2,1) السمات الشخصية لأفراد عينة البحث من أساتذة التعليم العالي ، و مدراء ماليون ووسطاء ماليون ، إذ لا يقل التحصيل العلمي عن البكالوريوس.

الجدول (1):يمثل توزيع التكرارات الملاحظة ونسبها المئوية والتجميعية للبيانات الأولية لمجموعة الأكاديميين

المتغيرات الأولية	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة التجميعية
العنوان الوظيفي (اللقب العلمي)	أستاذ	2	6	6
	أستاذ مساعد	1	3	9
	مدرس	21	66	75
	مدرس مساعد	8	25	100
التحصيل العلمي	دكتوراه	16	50	50
	ماجستير	15	47	97
	دبلوم عالي	1	3	100

الجدول (2)/توزيع التكرارات الملاحظة ونسبها المئوية والتجميعية للبيانات الأولية للوسطاء الماليون

المتغيرات الأولية	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة التجميعية
الوظيفة	محلل مالي	10	50	50
	مستثمر	10	50	100
التحصيل العلمي	دكتوراه	1	5	5
	ماجستير	4	20	25
	بكالوريوس	15	75	100

الجدول (3)/توزيع التكرارات الملاحظة ونسبها المئوية والتجميعية للبيانات للمهنيين

المتغيرات الأولية	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة التجميعية
العنوان الوظيفي	مدير حسابات	4	20	20
	محاسب	16	80	100
التحصيل العلمي	بكالوريوس	20	100	100

حجم العينة المختارة

وزعت الأستبانة على مجموعة من الأكاديميين و الوسطاء الماليين (المحللين) والمنظموّن (محاسبي الشركات) للحصول على المعلومات اللازمة لمعرفة مدى تأثير القيمة العادلة في مؤشرات الأداء المالي ، وقد بلغت الأستبانة الموزعة على عينة (100) استمارة من مجتمع البحث البالغ (160) شخص ، استرد منها (72) موزعة على (32) التدريسيين في التعليم العالي والمختصين في المحاسبة و(18) الوسطاء الماليين (المحللين) و(20) المنظموّن (محاسبي الشركات) . والجدول الآتي يمثل حجم المجتمع والعينة المختارة :

الجدول (4)/ يمثل العينة المختارة من المجتمع

الفئــة	حجم المجتمع	حجم العينة المختارة	الاستمارات المستردة	نسبة الاستجابة
الأكاديميين	70	40	32	0.80
الوسطاء الماليين	50	30	20	0.67
المنظموّن	40	30	20	0.67
المجموع	160	100	72	0.72

التخصص العلمي

ولوصف مدى قرب آو بعد مجتمع البحث عن موضوع البحث ، أثبتت العينة ما يأتي :

1. **فئة الأكاديميين 100% هم من اختصاص المحاسبة .**
2. **فئة الوسطاء الماليون 90 % هم من اختصاص المحاسبة .**
3. **فئة المنظموّن 100 % هم من اختصاص المحاسبة**

اختبار فرضية البحث

إن الفرضية تشير إلى (وجود علاقة تأثير ايجابية لاستعمال القيمة العادلة في مؤشرات الأداء المالي (Y2))، وفي ضوء هذه الفرضية تشير معادلة الانحدار البسيط إلى أن استعمال القيمة العادلة تؤثر في تحسين مؤشرات الأداء المالية (Y2) ، وهذا التأثير يفترض وجود علاقة دالية بين القيمة الحقيقية لاستعمال القيمة العادلة وتحسين مؤشرات الأداء المالية (Y2) وتصاغ في ضوء هذه العلاقة معادلة الانحدار البسيط الآتية:

$$Y2 = a + \beta X$$

إذ إن (a) تمثل مقداراً ثابتاً (Constant)

إن هذه العلاقة تعني أن تحسين مؤشرات الأداء المالية (Y2) هو دالة للقيمة الحقيقية لاستعمال القيمة العادلة، أما تقديرات هذه القيم ومؤشراتها الإحصائية فقد حسبت على مستوى عينة البحث البالغة (72)، وسيجري تحليل علاقات التأثير بين المتغيرات، وكما يأتي :

كانت معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين استعمال القيمة العادلة و تحسين مؤشرات الأداء المالية هي:

تحسين مؤشرات الأداء المالية = (2.947) + (0.40) استخدام التقارير المالية

وقد استعملت البحث تحليل الانحدار بإخبار (ANOVA) لغرض رفض أو عدم رفض الفرضية في إطار هذه الصياغة فإن جدول تحليل التباين أسفر عن نتائج جرى في ضوئها تحليل التباين بين هذه العلاقات وكما موضح في الجدول (17).

الجدول (5) /تحليل التباين(ANOVA) للعلاقة بين استعمال القيمة العادلة و تحسين مؤشرات الأداء المالية

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	R^2	قيمة F المحسوبة	مستوى المعنوية
الانحدار	1	2,343	2.343	0.16	13.55	0.000
الخطأ	70	12.101	0.173			
المجموع	71	14.444				

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات الحاسبة الالكترونية **N=72**

إما جدول معاملات العلاقة فقد أشار إلى القيم المبينة وكما يأتي:

الجدول (6)/معاملات العلاقة بين استعمال القيمة العادلة و تحسين مؤشرات الأداء المالية

النموذج	المعاملات غير المعيارية		بيتا	T	مستوى المعنوية
	معامل بيتا	الخطأ المعياري			
الثابت	2.947	0.350	0.40	8.420	0.000
(X) استعمال القيمة العادلة	0.333	0.091		3.681	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات الحاسبة الالكترونية N=72

يتضح من جدول أعلاه أن تحليل التباين وجدول معاملات العلاقة بين استعمال القيمة العادلة تحسين مؤشرات الأداء المالية على مستوى عينة البحث البالغة (72) شخصاً، أن قيمة (F) كبيرة عند مقارنتها بقيمتها الجدولية البالغة (3.92) وبمستوى معنوية (0.05) وبدرجة حرية (1,70)، وهذا يدل على أن منحنى الانحدار كافٍ لوصف العلاقة بين (X وY2) وبمستوى ثقة (0.95) وهذا ما تؤكده قيمة معنوية (X) وعلى وفق اختبار (t) فقد بلغت قيمة (t) المحسوبة على مستوى عينة البحث (3.681) أكبر من قيمتها الجدولية (1.66).

وفي ضوء معادلة الانحدار يؤشر الثابت (a=2.947) ، وهذا يعني أن هناك وجود تحسين في مؤشرات الأداء المالي مقداره(2.947) عندما تكون قيمة استعمال القيمة العادلة تساوي صفراً.

أما قيمة الميل الحدي على مستوى عينة البحث فقد بلغ (β=0.40) والمرافقة لـ(X) فهي تدل على أن تغيراً مقداره (1) في استعمال القيمة العادلة سيؤدي إلى تغير مقداره (0.59) في تحسين مؤشرات الأداء المالي.

لقد أشارت قيمة معامل التحديد (R^2) إلى معامل مقداره (0.16)، مما يعني أن استعمال القيمة العادلة يفسر (0.16) من التباين الحاصل في تحسين مؤشرات الأداء المالي، وأن (0.84) من التباين غير المفسر يعود لمتغيرات لم تدخل نموذج الانحدار وهو مؤشر جيد إلى حد ما يدل على قوة نموذج الانحدار، وعلى أساس هذه النتائج لا ترفض هذه الفرضية .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

سيتم عرض تلك الاستنتاجات وهي بالشكل الآتي:

1. إن مبدأ التكلفة التاريخية واحد من المبادئ التي تقوم عليها المحاسبة ولم يستطع أحد الخروج عن هذا المبدأ لكونه أكثر موثوقية لكنه غير ملائم في الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات الاستثمارية لأنها تمثل أحداث من الماضي.
2. إن القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة يؤدي إلى توفر مؤشرات مالية تعكس الواقع الفعلي، ويزيد من شفافيتها وفعاليتها في تقديم المعلومات المناسبة لمستخدميها في إتخاذ القرارات الرشيدة، والتقييم الجيد لأداء الإدارة.
3. أثبتت التحليلات الإحصائية صحة الفرضية (أن لمحاسبة القيمة العادلة تأثيرا٪ ايجابيا في تحسين مؤشرات الأداء المالي) وهذا ما أوضحه الجدول (6) من خلال توفير مؤشرات مالية أكثر ملاءمة في اتخاذ قرارات استثمارية فضلا٪عن تزويد مستخدمي البيانات المالية بمؤشرات تساعدهم في تقييم أداء إدارة الشركات و التغيرات في الموقف المالي لها .

التوصيات

أما التوصيات التي تم التوصل إليها فهي كالأتي:

1. ضرورة العمل على توفير قواعد استرشادية واضحة ومحددة لقياس القيمة العادلة حيث تعد مشكلة الموثوقية أهم صعوبات تطبيق القيمة العادلة ، وذلك لتقليل الاعتماد على التقدير الشخصي من قبل معدي التقارير المالية لتجنب المشاكل الناتجة عن عمليات إدارة الأرباح.
2. ضرورة متابعة التحسينات والتعديلات التي يقوم بها كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأميركي FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB فيما يتعلق بالقياس والإفصاح المحاسبي باستعمال القيمة العادلة، وانتقاء ما يلاءم بيئة الأعمال العراقية منها.
3. ضرورة الإفصاح عن بعض المؤشرات المالية المستمدة من القيمة العادلة للأصول المالية في الإيضاحات المتممة للتقارير المالية والتي تلاؤم التصنيف الأصول المالية وفقا للمعايير الدولية ، وهي :

- القيمة العادلة للأصول بغرض المتاجرة ÷ إجمالي القيمة العادلة للأصول المالية
- القيمة العادلة للأصول بغرض المتاجرة ÷ إجمالي الأصول
- القيمة العادلة للأصول بغرض المتاجرة ÷ حقوق الملكية
- القيمة العادلة للأصول المتاحة للبيع ÷ إجمالي القيمة العادلة للأصول المالية
- القيمة العادلة للأصول المتاحة للبيع ÷ إجمالي الأصول
- القيمة العادلة للأصول المتاحة للبيع ÷ حقوق الملكية

المصادر

أولا: المصادر باللغة العربية

(أ) الكتب

1. الجعارات خالد جمال ، معايير التقارير المالية الدولية، الطبعة الأولى ، أثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008.
2. الحسيني، فلاح حسن عداي والدوري، مؤيد عبد الرحمن، "إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر، 2000 .
3. الراوي، خالد" التحليل المالي للقوائم والإفصاح المحاسبي"، عمان :دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2000
4. حماد ، طارق عبد العال " المدخل الحديث في المحاسبة – المحاسبة عن القيمة العادلة"، "" – الدار الجامعية – الإسكندرية – 2003 .
5. كيسو ، دونالد ويجانيت ، جيري ، " المحاسبة المتوسطة " ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، 2009.
6. لطفي ،أمين السيد احمد، " المحاسبة والتحليل المالي "، الدار الجامعية ، الإسكندرية . مصر ،2007 .

(ب) البحوث والمقالات :

7. السعافين، هيثم، القيمة العادلة في معايير المحاسبية الدولية، عمان–الأردن، 2005.
8. الفضل ،مؤيد محمد علي ، مؤشرات أداء النظام المصرفي التجاري الخاص والعام في العراق ، مجلة أفاق الاقتصادية تصدر عن غرفة التجارة في دولة الإمارات، 2000 .
9. خوري نعيم سابا "القيمة العادلة والنمو الاقتصادي " المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين ، 2006.
10. صالح ، نضال جاسم محمد علي، تقويم كفاءة أداء المصارف التجارية ، ماجستير محاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2000 .
11. صالح، رضا إبراهيم،" اثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم (2)، المجلد رقم (46)، 2009 .
12. دهمش نعيم ، ابو زر و عفاف ، "موثوقية وملائمة القيمة العادلة وامكانية تطبيقها " المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين ، 2006.
13. مطر ، محمد عطية ، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني" ، جامعة البتراء، الأردن 2003 .

ثانيا المصادر باللغة الاجنبية

(A) BOOKS

1. Dyckman ,Thomas R. & Davis, Charles J. "Intermediate Accounting " Mc Graw- Hill,USA,2001
2. Epstein, B., J. & Mirza, A.A., "IAS" , John Wiley & Sons, Inc New York, 2002.
3. Horngren. T. charles, Foster. G, Dater. S" Gost Accounting A managerial Emphasis" Prentice- Hall, 10th-ed, 2000.
4. Larson , K.D ,& Wild, John J. , Fundamental Accounting Principles , Mc Graw-Hill ,Irwin,2005.
5. Wild, John J.& Larson, Kermit D. & Chiapptta, Barbara, "Principles of Financial Accounying ", 18th Ed, McGraw-Hill, 2007 .
6. Kieso, Donald E. & Weygandt, Intermediate Accounting, 9th. edition, John Wiley & sons, Inc., 2011.

7. Pauline Wallace, December 2005, International Financial Reporting Standards IAS 39–Achieving hedge accounting in practice, PricewaterhouseCoopers.2005.

8. Rose, Peters, " Commercial bank Management" , Irwin, Mc–Graw hill, 1999

(B) Periodicals

9. Aslanertik, Banu Esra, Fair Value Considerations During The Current Financial Crisis ,EconAnadolu: Anadolu International Conference in Economics, 2009.

10. Barfield . T. Jesse, Fisher. M. caroline, Joner. E. Brenda, Building Quality into corporate Goals : Selling the issue to top management" 2001.

11. Eccles, Robert, the performance measurement manifesto, Harvard Business Review , 1991.

12. Kaye T., "Fair market value of stock", a publication of fairmark press inc., 17 Dec. 1999.

13. Lee, Y., Petron, K. and Sheen, MCherry picking, financial reporting quality, and comprehensive income reporting choices: the case of property–liability insurers". Contemporary Accounting Research (2006) (www.ssrn.com).

(C) Standards

1. (IASB) International Accounting Standard Board 32 "Financial Instruments: Presentation". London, United Kingdom

2. (IASB) International Accounting Standard Board 39 "Financial Instruments: Recognition and Measurement". London, United Kingdom

الملحق (1)

الاستبانة Questionnaire

	المحور الثالث : تأثير استعمال القيمة العادلة في مؤشرات الأداء المالي أن مؤشرات مالية المعدة وفق القيمة العادلة تسهم في توفير	اتفق جدا	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق مطلقا
1	العائد على الاستثمار أكثر ملائمة في اتخاذ قرارات استثمارية					
2	العائد على حقوق المساهمين أكثر ملائمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية					
3	ملاءمة رأس المال أكثر ملائمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية					
4	معلومات عن مخاطر الاستثمار أكثر ملائمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية					
5	تعكس بسهولة تأثيرات معظم استراتيجيات إدارة المخاطر					
6	معلومات عن التوزيعات النقدية أكثر ملائمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية					
7	أن مؤشرات التحليل المالي المستند إلى القيمة العادلة تكون أكثر صحة وذات جدوى عند اتخاذ القرارات					
8	تزويد مستخدمي البيانات المالية بمؤشرات تساعدهم في تقييم أداء أدارة الشركات					
9	تزويد مستخدمي البيانات المالية بمؤشرات تساعدهم في تقييم التغيرات في الموقف المالي للشركة					
10	يكون التقرير المالي مفهوماً بشكل أكبر، عند توفر المعرفة الكاملة عن مؤشرات الأداء المالي للوحدة الاقتصادي في حالة استخدام القيمة العادلة					

عرضت الأستبانة على مجموعة من الأساتذة والخبراء بلغ عددهم (11) خبيراً كما في الجدول أدناه ، وقد أبدى الخبراء ملاحظاتهم وآراءهم القيمة والتي أعدت على أثرها الصياغة النهائية للأستبانة لتتلاءم مع أهداف وفرضية البحث .

الجدول (1)/الاكاديمين المتخصصين

ت	اسم الأستاذ	اللقب العلمي	موقع العمل
1	د.عامر محمد سلمان	أستاذ	كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة – جامعة بغداد
2	د. علي حسين علي الدوغجي	أستاذ	كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة – جامعة بغداد
3	د. منال جبار سرور	أستاذ	كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة – جامعة بغداد
4	د. بشرى المشهداني	أستاذ	كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة – جامعة بغداد
5	د. صلاح نوري خلف	أستاذ	ديوان الرقابة المالية / مدير عام
6	د.عباس حميد يحيى التميمي	أستاذ مساعد	كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة – جامعة بغداد
7	د. حسين جاسم ألفلاحي	أستاذ مساعد	كلية التقنية الإدارية / قسم المحاسبة /هيئة التعليم التقني
8	د.حسين هادي عنيزة	أستاذ مساعد	كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة – جامعة الكوفة
9	د. بشرى عبد الوهاب ألجواهري	أستاذ مساعد	كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة – جامعة الكوفة
10	د. أنوار عباس الهنداوي	مدرس	كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة – جامعة الكوفة
11	د. أسماء مهدي حسين الهاشمي	مدرس	كلية التقنية الإدارية / قسم المحاسبة /هيئة التعليم التقني

ملاحظة

تم تحكيم أسئلة الأستبانة لرسالة الماجستير وتم اقتباس الجزء الذي يخص مؤشرات الأداء المالي .

[1] **بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة ((القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية وتحسين مؤشرات الأداء المالي))**